بعد أن اتضح أن المنتحر تسلل عن طريق الثغرات في غلاف القدس

الاحداث الاخيرة اثارت الجدل حول مسألة تعطيل اكمال بناء الجدار الفاصل

■ العملية الأخيرة التي وقعت في المحطة المركزية في تل ابيب في الاسبوع الماضي، عادت من جديد لاثارة الجدل العام في مسألة التعطيل والعرقلة التي واكبت عملية إكمال بناء الجدار الفاصل، بعد أن اتضح أن المخرب المنتحر تسلل الى اسرائيل عن طريق الثغرات بين امتداد الجدار في غلاف القدس. ويتضح مرة ثانية أنه رغم تكرار وعود وتعهدات الحكومة بالتسريع في عملية البناء، إلا أن هذا المشروع ما زال بعيدا عن الانجاز. ومرة ثانية، عادت ادعاءات المؤسسة العسكرية لتثور ضد الاجراءات القضائية والمحاكم التي «تعرقل» العمل، وكذلك الادعاءات المقابلة التي تقول بأن الدولة «تُسهم في هذه العراقيل من خلال المداولات القضائية حول الموضوع».

يجب على رئيس الوزراء، ايهود اولمرت، وضع مسألة إكمال بناء الجدار الفاصل على رأس سلم أولوياته. والمعنى الاول لذلك هو انقاذ أرواح اسرائيليين والحفاظ على الأمن على نحو أفضل. ورغم الانخفاض في عدد العمليات الانتحارية التي تقع مؤخرا، والتي جاء الجدار خصيصا لمنعها، فان العمق الاسرائيلي ما زال مكشوفا أمام المخربين.

وازدياد الانذارات بوقوع عمليات، والمخاوف من اندلاع انتفاضة جديدة، تؤكد ضرورة وقف هذه المماطلة في عملية بناء الجدار. والسبب الثاني لذلك هو أن إتمام عملية بناء الجدار سيكون شرطا ضروريا لتنفيذ خطة «الانطواء» في الضفة. فمن غير المعقول الانسحاب الى خط أمني معين في الضفة الغربية واخلاء مستوطنين يهود من منازلهم فيها دون ايجاد فاصل فعلي بين اسرائيل والمناطق، كما سبق وساعد الجدار حول غزة في تنفيذ الانسحاب منها. فاذا كان اولمرت يريد تنفيذ اعادة الانتشار بسرعة، يجب عليه الاسراع في اقامة المانع.

وعلى خلاف سلطة اريل شارون، الذي نظر الى الجدار كوسيلة اضافية ضد الارهاب، فان اولمرت يتحدث عنه صراحة على أنه سيكون أساسا لارتكاز الحدود السياسية عليه. خلال تصريحاته التي سبقت اجراء الانتخابات، قال اولمرت بأن الاسرائيليين لن يواصلوا العيش مستقبلا خلف جدار الفصل، وأن هذا سيُنسق مع «الحدود الدائمة» التي سيتم الاتفاق عليها. وأضاف أنه قد تكون حالات «يمكن فيها تحريك مسار الجدار غربا وفقا لمسار سنتفق عليه»، هذا ما صرح به بداية شهر آذار (مارس) الماضي. ولكن هذه التعديلات المحتملة لا يجوز لها أن تكون سببا للمماطلة الاضافية في تنفيذ المشروع، الى أن يتم الاتفاق السياسي على الخط الجديد.

على اولمرت أن يوضح بأن الحديث يدور عن تعديلات صغيرة في اطار حل مشاكل محلية ومحددة، وليس عرض المسار من جديد للتفاوض الذي سيفرض اعادة تخطيط وبناء متواصل لمقاطع طويلة في الجدار».

يجب على وزير الدفاع الجديد ايضا أن يضع مسألة إكمال بناء جدار الفصل في أول اهتماماته واعماله. فلا ضرورة لمزيد من المعوقات الاضافية. والى أن يتم «يدرس الوزير الجديد المواد الأساسية»، فمن الواجب عليه تأكيد قرارات أسلافه وتنفيذها، حتى وإن كانت له طريقة جديدة ومغايرة لهم. كذلك عليه الاعلان بأن الموازنة الخاصة باقامة الجدار محمية ولن يمسها أحد بالتقليصات. فالأمن الشخصي هو الأساس للمناعة الاجتماعية التي ينادي بها اولمرت. كذلك، يمكن القول أن إكمال بناء الجدار لا يتناقض مع تأييده العودة الى التفاوض مع الفلسطينيين حول مسألة الحدود النهائية، بل على العكس، لأن العائق قد يُسهم ويحول دون وقوع عمليات قاتلة قد توقف وتفشل محادثات السلام معهم».

يجب على اولمرت وبيرتس أن يتشاركا ويدمجا قوتهما ويستغلا طبيعة هذه الحكومة الجديدة لكي يتم تنفيذ وإكمال هذا المشروع الهام الذي بدأه من سبقوهم في العمل. ونجاحهما سيشق الطريق نحو التنفيذ الضروري لـ«خطة الانطواء».

أسرة التحرير
(هآرتس) 2006/4/25

فتاة فلسطينية تنظر على الجندي الاسرائيلي خلال قيامه بالتدقيق باوراق السائق على حاجز جنوب الضفة

عرض رئيس الحكومة للمهانة والتهم من قبل المقربين منه

ثبات بيرتس على مطالبه في وجه اولمرت جعله ينال ما يريد

■ كانت تلك فرملة طوارىء في اللحظة الأخيرة. يقول أناس ايهود اولمرت انهم قد لاحظوا الهاوية في الدقيقة التسعين، فداسوا بما أوتوا من قوة كابحة الطوارىء، وحرفوا المقود بقسوة في الاتجاه الثاني ودعوا الله. لقد كانوا في مثل هذا الوضع في آذار 2005، قبل أقل من سنة، عندما حاول اريل شارون أن يُعين ثلاثة وزراء جدد وخمسة نواب وزراء، وتلقى نارا شديدة اعلامية من كل جهة واضطر الى التخلي. ما هو السيء، يسألون عند اولمرت، في أننا لاحظنا الحفرة سلفا، قبل أن نسقط فيها؟.

ليس سيئا. من جهة ثانية، ليس واضحا ما الذي خطر في بال الرفاق عندما خططوا لحكومة من 29 وزيرا ونحو 12 نائب وزير (أكثر من ربع اعضاء الكنيست). وما الذي خطر في بالهم بالضبط عندما اعتقدوا أنهم سيستطيعون وضع مفتاح واحد للاحزاب الكبيرة، ومفتاح أقل سخاء للصغيرة. أو ربما نُعرِّف هذا كمفتاح واحد للبيض، ومفتاح آخر للسود. أمس الاول جاء اولمرت الى عمير بيرتس يستعطفه أن يتخلى عن الوزير السابع. طرده بيرتس عن وجهه. اذن تعال نتخلَ عن نواب الوزراء، اقترح اولمرت. حاول بيرتس طرده، لكن اولمرت استخلص العبر في هذه المرة والتف عليه: لقد وافقَ ايلي يشاي، كما قال لبيرتس. وقال لايلي يشاي بمقابلة ذلك إن بيرتس قد وافق، وهكذا وافق كلاهما. ربح اولمرت، بصعوبة، ربع ساعة من الاستعطاف. كان يستطيع أن يمتنع عن كل ذلك لو تصرف كما يجب، وخطط سلفا، وعدَ الى العشرة ولم يُصب بالذعر. لكن الذعر أملى عليه أمس اجراءاته، وأثبت الرجل الذي تفاخر في اثناء الحملة الانتخابية ببرود أعصابه وبأعصابه الحديدية في الايام الأخيرة أنه لم يكن شيء من ذلك القبيل. في هذه الاثناء ابتلع النواب الفاسدين وطُرد من المدينة.

وماذا عن عمير بيرتس؟ كما قيل آنفا. لقد رفض أمس بعناد التخلي عن الوزير السابع للعمل. وبهذا أصبح رئيس الكتلة الحزبية الوحيد الذي يعاند. وافق اولمرت، ووافق ليبرمان، ووافق ايلي يشاي. وماذا عن بيرتس؟ لا أبدا. لماذا؟ هل من اجل أن يساعد العاطلين عن العمل؟ بربكم. هل من اجل أن يشفي المرضى؟ لا حقا. هل من اجل أن يُطعم الجياع؟ أين؟ من اجل أن يكون ايتان كابل وهو رجل مناسب في ذاته، وزيرا بغير حقيبة، وبهذا يستطيع بيرتس أن يستكمل سيطرته على حزب العمل وأن يُخلد سلطته. وها هو ذا فارس الطبقات الضعيفة ينطلق الى الأمام بسرعة. أين شيلي يحيموفيتش عندما يُحتاج اليها.

من اجل النزاهة: في المحصل، التخلي عن نواب الوزراء اجراء صحيح. فنائب الوزير على نحو عام آلية بيروقراطية لهدر المال بغير فائدة. الشاذ الوحيد هو وزارة الدفاع. فهناك نائب الوزير مشغول جدا وكان يستطيع افرايم سنيه أن يساعد بيرتس جدا، على الأقل في الفترة الاولى في ولايته عمله، لانه توجد هنا دولة. كان زئيف بويم، النائب السابق، يقضي يومين كاملين في الاسبوع على الأقل في الحشد ويُجيب عن طوفان من الاسئلة المقدمة في الشؤون الأمنية. الآن سيضطر بيرتس نفسه الى فعل ذلك. متى سيدرس العمل؟ ومتى سيعمل؟ وأين المسؤولية الوطنية؟ وماذا سيقول اولمرت لمرينا سولودكن، ومجلي وهبة، وايلي أفلالو وروحما ابراهام، ونواب يتولون عملهم، وكلهم من أناس شارون الذين اعتزلوا الليكود معه وطرحوا أنفسهم مقابله؟ إن الحكومة المستقرة التي تطول ايامها ستوفر على الجهاز الاقتصادي الكثير جدا مما سيُسرفه هؤلاء في مكاتبهم، ولكن من ذا يعدُّ.

أثقل عمير بيرتس في الايام الأخيرة على نفس اولمرت وكأنه لا يوجد غد. في يوم الجمعة اتصل ليُحدث علم اعضاء الكنيست معه بنتائج اللقاء السري، وترك اولمرت ليحافظ على سريتهما المدوية وحيدا، ولكي يتلقى بعد ذلك الضربات من رايخمان وموفاز لانهما سمعا في المذياع والتلفاز عن إبعادهما. كسب اولمرت تحقيره باستقامة. لقد قرأ في الاشهر الأخيرة عن دهائه، وعن تجربته وثعلبيته السياسية في كل مكان ممكن، وهنا ايضا، وربما يكون هذا قد استقر في ذهنه. الآن، يتبين أنه صيغة من ثعلب من خُم الدجاج. لا يستطيع أن يخرج خارجا مع النواب، ولا يستطيع بغير الوزراء أن يدخل الى الداخل. مشكلة. بدايته صعبة. إن بدايته المتعثرة تُثقل عليه الآن. نواياه حسنة، وقدراته معقولة، ولكن اذا ما أراد أن يمنع تحطما مبكرا فيحسن به أن يتنبه الآن من غفلته.

بن كاسبيت
المراسل السياسي للصحيفة
(يديعوت احرونوت) 2006/4/25

اولمرت

بيرتس

تنازل اولمرت لبيرتس يحتم عليه ان يحوله لشريك رئيسي في الحكومة وان لا يتنازل لشاس واسرائيل بيتنا في القضايا المصيرية

■ ربما حدثت هنا خطوة استراتيجية على الرغم من كل شيء: تحويل عمير بيرتس الى شريك رئيسي والتوقيع معه اولا على الشراكة الائتلافية ـ حتى تشكيل اغلبية برلمانية من 61 عضو كنيست (العمل/ المتقاعدين ويهدوت هتوراة) ومن ثم التوجه لشاس واسرائيل بيتنا من موقع قوة وتخفيض ثمن دخولهما للحكومة الى أدنى حد.

بيرتس انتخب ليكون الشريك الاستراتيجي لانه ملائم لاولمرت من الناحية السياسية. هو مستعد لقبول خطة الانطواء وازالة مستوطنات في الضفة ـ الخطوة التي سيتحول اولمرت الى فشل من دونها. ولكن الثمن الذي دفع مقابل التحالف باهظ جدا.

القضية الثانية الهامة هي راتب الحد الادنى. هنا بالتحديد يتضح ان هناك فرصة لعقد اتفاق منطقي برفع راتب الحد الادنى بصورة تدريجية ومسؤولة. الامر يعتمد على قدرة اولمرت على الصمود. مجرد رفع الراتب هو مسألة صحيحة ـ لتقليص الفجوات وتشجيع من يخرج للعمل ولا يحاول العيش على حساب الجمهور من دون عمل.

القضية الثالثة تتعلق بمطالب حزب المتقاعدين. هم يريدون تحسين مخصصات الشيخوخة بمن في ذلك المتقاعدون الذين يوجد لهم دخل آخر من تقاعد محترم مثلا. هذه مبالغة لا داعي لها. يتوجب تحسين وضع المسنين الذين لا دخل لهم، ذلك لان الميزانية ليست بئرا من دون قعر.

ولكن كل هذه القضايا تتضاءل في مواجهة مخصصات الاطفال. هذا هو محك اولمرت الكبير: هل سيخضع لشاس ويزيد المخصصات؟ في بداية الطريق حاولت حركة شاس اعادة الدولاب للوراء لعهد «قانون هلبرت» البهيج حيث كان الطفل الخامس (وما بعده) يحصل على مخصصات شهرية تبلغ 856 شيكلاً شهريا، بينما كان العلمانيون المغفلون يحصلون على 171 شيكلاً شهريا عن كل واحد من ابنائهم الاثنين.

لاحقا خففت شاس من مطالبها بعض الشيء وهي تريد اليوم العودة لمخصصات 2005 وايقاف عملية مساواة المخصصات كليا، أي العودة للوضع الذي كانوا يحصلون فيه على 400 شيكل عن الطفل الخامس (وما بعده) بينما يحصلون على 148 عن الاول والثاني.

هذه فضيحة مدوية. شاس تريد العودة للتفرقة في المخصصات. العودة لهذه المخصصات المضخمة هي مشكلة مالية للدولة وتكريسا للفقر لانها تشجع الولادات في أوساط الاسر الفقيرة لدى الاصوليين والعرب والبدو. مرة اخرى ستصبح زيادة عدد افراد الاسرة مجدية فيزداد الفقر ويتكرس تماما كما حدث خلال العشرين سنة الممتدة بين 1983 و2003. ولكن شاس لا تخشى الفقر ابدا بل على العكس من ذلك هو بالنسبة لها الحصان الجيد الذي تمتطيه للوصول لصناديق الاقتراع.

لذلك ان كان اولمرت قد قام بخطوة استراتيجية مع بيرتس فعلا ودفع له ثمنا باهظا ـ فهو ملزم الان باغلاق الصنبور وعدم السماح بتبديد الانجاز الاجتماعي الكبير الذي حققته حكومة شارون: مساواة مخصصات الاطفال بصورة تدريجية تنتهي في عام 2009. وان اصروا فعليه ان لا يدخلهم للحكومة، لانه ان خضع لهم ايضا فسيتضح انه لا يملك اية استراتيجية وانه مجرد زعيم يستجيب للضغوط وبلا عمود فقري قوي ومفتقر للقدرة على الصمود. وان كان الحال كذلك فكيف سنتمكن من الاعتماد عليه في المفاوضات المصيرية مع الفلسطينيين؟

نحميا شترسلر
كاتب في الصحيفة
(هآرت) 2006/4/25

الأمر يعتمد على دخول ليبرمان للحكومة أو عدمه

حكومة اولمرت كبيرة ومكلفة إلا أنها ضرورية نظرا للقضايا الكبيرة المطروحة على المحك

■ العناوين الصحافية تبدو أكبر من حجم الحكومة التي يقوم اولمرت بنسج خيوطها. وسواء كانت مكونة من 27 وزيرا أو 24 ـ الأمر يعتمد على دخول ليبرمان للحكومة أو عدمه ـ فستبقى هذه الحكومة من أكبر الحكومات التي شهدناها. ثلث اعضاء الكنيست في الحكومة. لا غرابة أن المراقبين والمحللين والبروفيسورات وأمثالهم، خائفون من امكانية تشكيل حكومة بهذا الحجم. هم يقولون إن هذا ليس جيدا للحكومة ولا للكنيست ولا لجهاز الحكم، وأن المداولات في الكنيست أو في الحكومة لن تكون ذات صلة بالمجريات. هذا الواقع سيتمخض عن ضرر في جهاز الرقابة والتوازنات.

وفي داخل الحكومة، بين الاطار الواسع وبين اللجان الوزارية المقلصة، ستتخذ القرارات الجدية. يكفي أن يستأنف أحد الوزراء في اجتماع الحكومة الموسع أو يعارض قرارا اتخذه المجلس الوزاري ـ الأمني المصغر حتى تُطرح القضية برمتها في اجتماع الحكومة الموسع. وكلما كانت الحكومة أكبر ـ يقول المعارضون ـ كلما صعب عليها اتخاذ القرارات الهامة. والأشد من ذلك صعوبة هو أن المعارضة في الكنيست ستكون صغيرة وستفقد قوتها في التأثير. باختصار، يعتقد المعارضون أن هذا سيكون زعزعة للنظام الديمقراطي في الدولة.

حكومة مضخمة، يقول أحد الوزراء السابقين بعد أن جرب بنفسه الخدمة في حكومة سمينة، وهي حسب رأيه ليست ناجعة وقدرتها الحاسمة متدنية. هذه الحكومة تنطوي على درجة لا بأس بها من اللاتوافق في التعيينات. وفوق كل ذلك، ينحصر الانتقاد الأساسي في قضية الإسراف وإهدار الميزانيات. من يحتاج كل هذا العدد من الوزراء؟ كل وزير مع حقيبة أو من دونها، يحتاج الى مرافق خاصة به، من ديوان ومساعدين وسيارات وحراسة، ناهيك عن المقاعد الوزارية الوثيرة المصنوعة من جلد الظبي التي ستضاف الى طاولة الحكومة. كل شيء يُكلف مالا. هل هذا «إسراف»؟ يتساءلون ويضيفون: ما هي قيمة المصاريف الاضافية بالمقارنة مع الـ 100 مليار التي ستحتاجها الحكومة من اجل اخلاء 60 ألف مستوطن في اطار خطة الانطواء؟.

خلافا للانتقادات الموجهة لحجم الحكومة، سيُقال إن الايام التي نمر فيها ليست بالعادية. زوال شارون التدريجي عن الوعي الجماهيري بالتحديد عندما أوشك على إحداث انقلاب دراماتيكي في قيادة الدولة ومستقبلها ومصيرها، لم يتمخض عن خليفة طبيعي من طراز مملكة العمالقة والثوريين. نتائج الانتخابات لم تأت هي الاخرى بالقوة التي كانت متوقعة لشارون وحزبه، كديما، (40 مقعدا أو أكثر). لو كانت الانتخابات قد أُجلت لعدة اشهر، فربما لم يكن حزب كديما ليصل الى 29 مقعدا حتى.

حقيقة أن حزب العمل المنتعش والمطعم بشخصيات جديدة وزعيم جديد، قد خرج من هذه الانتخابات بشق الأنفس، تشير الى خطر تلاشي اللحظة المواتية لتحقيق حلم شارون. أضف الى ذلك أن الفلسطينيين يبذلون قصارى جهدهم من خلال صواريخ القسام والعمليات الارهابية للبرهنة على أن تركة شارون ستزول معه في غياب حماسته وتصميمه ووجوده.

اولمرت يتصرف بحكمة اذن عندما يسعى الى تشكيل حكومة كبيرة هي في نظره حكومة للانطواء. هو يتطلع عن حق الى ضمان اغلبية 80 مقعدا في الكنيست من جهة، ومن الجهة الاخرى يرغب في تركيبة حكومية ذات دافعية بحيث لا يتمكن طرف من عرقلة خطواتها، لا من داخلها ولا من خارجها، كما كانوا قد فعلوا لشارون. قراره بتشكيل حكومة واسعة هو قرار استراتيجي ذكي. أما الانتقادات الموجهة لقراره بتعيين عمير بيرتس وزيرا للدفاع، فهو يرد عليها بالقول إن هذه ليست المرة الاولى التي يحدث فيها ذلك، ويذكر أن موشيه آرنس كان قد تخلى عن منصب الدفاع لصالح اسحق رابين في اطار تشكيل الائتلاف الموسع. ماذا كانوا سيقولون لو أنني عينت بيرتس وزيرا للمالية، وكانت البورصة ستبدأ في الهبوط؟ يتساءل اولمرت، ويضيف قائلا ان حزبه يملك أجندة اجتماعية بدرجة لا تقل عن حزب العمل، وله ايضا مصلحة في الحرص على التوازن الاجتماعي ـ الاقتصادي.

الحكومة التي ستتشكل برئاسة اولمرت هي حسب رأيه حكومة الانطواء التي يعكف على اعدادها منذ أشهر، ولهذا السبب هناك حاجة لحكومة موسعة ومستقرة قادرة على اتخاذ قرارات استراتيجية والحسم فيها. اذا نجح اولمرت في ذلك، فسيكون من الممكن القول في قادم الايام بأن هذه الحكومة كانت كبيرة جدا، إلا انها أكبر مسألة حاسمة ايضا بالنسبة لأهدافها المعلنة.

يوئيل ماركوس
معلق دائم في الصحيفة
(هآرتس) 2006/4/25

لا توجد صلة قوية بين الكارثة واقامة الدولة لأن اقامة اسرائيل كانت مصلحة امريكية وسوفييتية في الأساس

■ أحد الشعارات الراسخة في اماكننا يُخلد على علم القومية، بتذهيب الازرق والأبيض: توجد صلة بين الكارثة وبين بعث دولة اسرائيل، وبصياغة أكثر حدة: لولا أن الكارثة كانت لما قامت دولة اسرائيل.

لا يطلب كاتب هذه السطور رفض هذه الاقوال رفضا باتا، بل أن يتم تقييمها في التناسب الصحيح وفي الضوء المناسب.

إن مؤيدي التوجه المذكور آنفا يريدون إثبات مزعمهم على أساس المزاعم الآتية: أولا، غيّر مهاجرون كثيرون من لاجئي الكارثة الميزان السكاني في الدولة؛ وثانيا، نشأ ضغط نفسي على دول، هي الولايات المتحدة وبريطانيا في الأساس، اللتان استطاعتا أن تقصفا معسكرات الابادة لكنهما تحفظتا أو احجمتا عن ذلك، وبحثتا عن ملاذ اخلاقي، فوجدتاه بتأييد اقامة دولة اسرائيل، وثالثا، نشأ ضغط اخلاقي بعامة للعالم، الذي ادرك مبلغ احتياج الشعب الى الدولة؛ ورابعا، انكشف الجمهور الصهيوني في منطقة الانتداب البريطاني فجأة للناجين من الكارثة، وهو شيء زاد من قوة ضغطه لاقامة الدولة.

المزعم الاول، السكاني، خاطىء من الجانب الكمي، وعلى أية حال، لا توجد له صلة موضوعية وبراغماتية باقامة الدولة. أما سائر المزاعم فهي عاطفية، وتأثرية، تعرض «مشاعر»، مشوهة لتفسير عمليات تاريخية باردة، تقوم على تقديرات مصلحية، من قبل القوى العظمى. على أية حال، هذا مُريح وملائم لهواة النستالجيا والأساطير.

حتى ان اجراءات تاريخية اخرى، مثل تصريح بلفور، التي تبدو أنها نبعت في ظاهر الأمر من مركبات عاطفية، مثل صلة البريطانيين بالكتاب المقدس أو إسهام وايزمن في الحرب العالمية، يبدو أنها نبعت، من تقديرات مصلحية بريطانية باردة، مثل طرد الفرنسيين عن المنطقة.

وهنا يتضح، «مفاجئا لنا»، أن اعلان الامم المتحدة عن اقامة الدولة في المستقبل 1947/11/29 كان نتاجاً مصلحيا امريكيا وسوفييتيا، على شفا نشوب الحرب الباردة بينهما، وعدم المعارضة البريطانية المقهورة (كما جُرّ طوني بلير تماما وراء السيد الامريكي اليوم)، وليس بينه وبين الكارثة صلة سببية.

واذا كنا على أية حال نبحث عن شيء من صلة بالكارثة، فانه يمكن أن نجدها في ضغط لاجئي الكارثة، المقتلعين، الذين أثقلوا على دول اوروبا، في أمل ايجاد حل لضائقتهم.

لم توافق الولايات المتحدة على فتح أبوابها لهم، وضيقت على حكومة الانتداب، التي أرادت أن تتخلص من هذه «الضائقة» بنقل مسألة مستقبل ارض اسرائيل الى لجنة تحقيق تابعة للامم المتحدة، وهنا بدأ المسار الذي أفضى الى التصويت المصيري، المصلحي، في الامم المتحدة.

إن الصلة بين الكارثة والبعث واهية، وجاءت لتخدم أهدافا قومية، وقبلية، وهي ايضا نوع من جلد الذات على الخطيئة ـ خطيئة إسكات أصداء الكارثة في اسرائيل الانتدابية بل غياب أخذ وضعهم في الحسبان، حينما ما أن نزلوا عن ظهور السفن حتى أُرسلوا الى الجبهة، الى الموت.

يحيعام شوريك
دكتور، مؤرخ وباحث في معهد بيت بيرل
(معاريف) 2006/4/25

يتوجب على اسرائيل تغيير اسم معسكر «أوشفيتس» الى «معسكر موت نازي ألماني»

مُنكرو المحرقة المسلمون يشكلون خطرا لان اهدافهم سياسية عقائدية

■ ذكرى المحرقة لا تُنسى، رغم محاولات الذين يُنكرونها والذين يريدون نسيانها. الفئة الاولى هي التي عُرفت فيما مضى كمجموعات لاسامية بغيضة وعلنية، وتواصل النفخ في حاويات القمامة التاريخية. ويمكن الجدل والتفكير فيما اذا كان من الضروري محاكمتهم بتهمة نشر الاكاذيب، مع أن أعمالهم لم تتسبب بالضرر، كما هو معروف. بل على العكس، لان الحقيقة التاريخية حول المحرقة خرجت بعد ذلك أقوى وأكثر رسوخا من الذين ينفونها بـ«مهنية» والذين ليسوا أكثر من مجرد رؤيا تتداعى وتختفي. ومكان هؤلاء جاءت مجموعة من الحقودين الآخرين والأكثر خطرا: مُنكري المحرقة المسلمين الذين تتمثل أهدافهم بأنها سياسية عقائدية.

أغلبية المسلمين مقتنعون أن كارثة الشعب اليهودي لم تحدث أبدا، وأن أبعادها تضخمت وتوسعت على أيدي مجموعة يهودية ـ غربية مفكرة (هكذا ورد في ميثاق حركة حماس)، لكي تكون عبارة عن آلة اعلامية للصهيونية. وعلى أرضية كهذه نسمع كلمات الرئيس الايراني، ايضا، الذي يربط ما بين نفيه للمحرقة مع القضاء على دولة اسرائيل، والتي باتت تختلط وتتعمق في الذاكرة وفي الحوار اليومي الذي يتمخض عنها، حيث لم يعد من العيب نفي المحرقة في العالم الاسلامي، بل إن هذا بات حقا: حيث يمكن الصراخ علانية بأن اليهود زيفوا التاريخ واخترعوا المحرقة المفزعة لكي يسلبوا أرضا عربية. واليسار الضال يحاول بدوره الآن تجنيد موضوع المحرقة من اجل انتقاد اسرائيل، فقد سمعنا الكاتب البرتغالي الشهير جوزيه ساراماغو، يساوي بين رام الله وأوشفيتس في ايام الانتفاضة الاولى. وهذه مسيرة جديدة في عملية عداء الصهيونية التي كانت تدور داخل الكتلة السوفييتية فيما مضى. وعلى الرغم من أن الشيوعيين، سابقا، لم ينفوا وقوع المحرقة، إلا أنهم نفوا أبعادها وحجمها وعنصريتها، وحاولوا أن يُغرقوها ويُذيبوها في أنها جزء من «ضحايا الامبريالية النازية». هدفهم كان سياسياً بالطبع، وذلك بهدف سلب بقية اليهود قوميتهم، وإظهارهم كأقلية حضارية فقط.

لكن أهداف هؤلاء الآن لا تنحصر في نفي المحرقة ووقوعها، بل إن ذلك يتعدى النفي لمحاولة «أن ينسى العالم ذلك»، وهؤلاء هم الأكثر عددا ودهاء. وحسب تفكيرهم فان مقتل اليهود الجماعي لم يكن أكثر شذوذ اوروبي في مرحلة تاريخية فقط، وهؤلاء يرون في المحرقة فعلا استثنائيا عابرا لا يتناسب مع الوضع التربوي الحضاري الاوروبي، والغرب بشكل عام، وعليه، فلا بد، بل ومن الواجب، نسيانها.

وهذا عبارة عن كذب تاريخي فاضح: لأن المحرقة كانت جزءا من الثقافة (الحضارة) الاوروبية في القرن العشرين، ومواطنو اوروبا هم الذين ارتكبوها حتى النهاية: ألمان عاديون تماما، لم يكونوا اشخاصاً غرباء ولم يكونوا وحوشا غير معروفة. ألمان أحبوا الموسيقى، والطبيعة والحياة البيتية، وقتلوا الملايين، ليس من اجل المال ولا من اجل خدمة رأسماليين يلاحقون المال، بل لانهم كرهوا اليهودي، لمجرد كونه يهوديا. فلم يتأثروا بالتلفاز ولم يعرفوا الحواسيب بعد، فقد سمعوا نداءات القادة الذين أمروهم بتطهير اوروبا من اليهود وتنصيب «العنصر الآري» ملكا عليها.

في هذا السياق يتوجب على اسرائيل تأييد الطلب البولندي الذي تقدمت به الى منظمة اليونسكو لتغيير اسم معسكر «أوشفيتس» الى «معسكر موت نازي ألماني» ذلك لأنه كان هكذا: معسكر ألماني ـ نازي، تمت فيه ابادة أكثر من مليون يهودي وأكثر من مئة ألف انسان من قوميات مختلفة.

مجموعات يهودية كبيرة تسافر كثيرا الى بولندا لتقابل وتشاهد وجها لوجه ذكرى المحرقة. ولدى الكثير من هؤلاء تولد نوع من الضبابية ما بين المكان الجغرافي حيث وقعت الكارثة وبين اولئك الذين ارتكبوا تلك الكارثة ضد اليهود. وهذا التشويش يشتمل على نوع من النسيان لحقيقة الكارثة ومأساتها.

الكارثة ليست أدبا، أو قصة رعب مختلقة، أو حدثا سحريا، فهي قد حدثت قبل وقت ليس ببعيد، مجرد 65 سنة فقط، وقريبا جدا من هنا. اشخاص من الذين مروا بتجربتها ما زالوا يعيشون بيننا. ما زالوا يسيرون منتصبي القامة مع أنهم في كثير من الاحيان لا يملكون شيئا. فلنساعدهم على قضاء ما تبقى من حياتهم باحترام كبير. هذا سيكون ردنا الحقيقي على من يُنكرون ومن يتنكرون.

سيفر بلوتسكر
خبير اقتصادي ومحلل استطلاعات
(يديعوت احرونوت) 2006/4/25

واحدة في بولندا.. واخرى في الضفة

الكارثة اصبحت أداة تنديد بالشعب اليهودي وبدولة اسرائيل

■ «الاعتراف بمعاناة الآخر»، هو موضوع أمسيات بحث، ومقالات وبحوث، يشترك فيها على نحو متساوٍ اليهود والعرب. هذا الأمر جزء من جبهة أوسع تهدفُ اذا لم يكن للتنكر لكارثة يهود اوروبا فعلى الأقل لجعلها خافتة ولتحريف عبرها.

يعمل في هذه الجبهة أفراد مسرح وسينما، واعلام وكتبة، ورجال جمهور ومفكرون وسيف ذو حدين في أيديهم. مثل اسم الفيلم الوثائقي الذي عُرض عشية يوم الكارثة قبل عشر سنين (لم يتغير الكثير منذ ذلك الحين)، «لا تمسوا الكارثة»، سيعمل أفراد شرطة التكفير الاسرائيلي، فهم من جهة يمنعون كل من لا ينتسب الى معسكر التقدم أن يقتبس، وأن يوازن، وأن يذكر وأن يتعلم، ومن جهة ثانية يساوون بين اليهودية والنازية، وجنود الجيش الاسرائيلي والجنود النازيين، وأولاد اليهود في الخليل وأولاد هتلر.

في الفيلم الذي فاز بالأوسكار الاسرائيلي، يظهر فتيان فلسطينيون يذكرون برضى وبفخر هذه الموازنة الكاسحة «ما فعلوه لليهود في بولندا، يفعلونه الآن في فلسطين». جُمل التسوية تطلق بزخات: «هذا هو نفس الشيء. اجل. يوجد تشابه.. انهم يقتلون الاولاد والشيوخ.. في المانيا يوجد انسان ميت وفي اسرائيل يوجد انسان ميت.. «الجندي اليهودي خنزير مثل النازي». هذا السيف العجيب يُصدر اشياء عجيبة ايضا «في الضفة الأمر أشد. ليت الأمر كان كما كان في ترابلنكا.. فهم قد قضوا عليهم على الأقل من فورهم أما الفلسطينيون فيعذبهم اليهود ببطء».

وعلى ذلك، اذا كانوا يقذفوننا من كل جهة لكون الاسرائيلي هو نازي اليوم، وكون الجيش الاسرائيلي هو الغستابو، وكون مخيمات اللاجئين هي مخيمات التجميع، فسنتلو وندرس، ونُذكر ونبحث بغير كلل فظائع الحيوان النازي. واذا كانت هناك حاجة فسننقل وفودا من الفتيان بقطارات جوية الى بولندا والى بقايا المعسكرات. سنكف عن رقصة الجنون حول عِجل السلام والديمقراطية. سنستمع ونؤمن بما يقوله مواصلو طريق هتلر، ولكن بوجبات وبنجاح أقل. اذا كان هناك بعض المتأنقين، الذين تهمهم معزوفات فاغنر لاستكمال اللذة الموسيقية، فليعزفوا فاغنر مثل برينبويم في ليل يوم الغفران. إن من لا يوجد في داخله عامل واحد من الكراهية للالمان ولمُحبيهم، لكنه مليء بالغضب والحقد على الحريديين واليمينيين، أو باختصار على معسكر الظلام، فسنصيبه بالدوار بكلمات بيرل كتسنلسون: «هل يوجد شعب بين الشعوب، وصل أبناؤه الى تحريف كهذا، عقلي ونفسي، بحيث أن كل ما يصنعه شعبهم، وكل انتاجه وكل معاناته، حقير مكروه، وكل ما يفعله العدو معهم، كل سطو وكل قتل وكل اغتصاب يملأ قلوبهم بالتأثر والتقدير والإدمان؟.. وهنا ستُعديه جراثيم الكراهية لنفسه.. الى حد أنه سيرى الخلاص بالنازيين الفلسطينيين، الذين نجحوا في أن يحصروا هنا في البلاد معاداة السامية الحيوانية لاوروبا مع شهوة الخنجر في الشرق».

الكارثة هي فتق في تاريخ الشعب اليهودي. انه انفجار كان يجب أن تفضي آثاره الى تغير أساسي في تصور يهود كثيرين. «ماذا كان لليهود في العالم؟ ملايين من الرجال ولكن بغير سيف واحد»، قال أتساغ قبل يوبيل من السنين. اليوم وقد وُجدت سيوف كثيرة، «يجوز أن نبكي وأن نمزق، لكن البكاء والتمزيق عبث ـ اذا لم يصبح هذا البكاء جاليا للقوة». يجوز لنا أن نطلب، باسم الكارثة، اذا لم نُعطَ الراحة بالعقل، فسيكون ذلك على الرغم بالقوة.

غابي أفيطال
عضو في حلقة اساتذة الجامعات للمنعة السياسية والاقتصادية
(معاريف) 2006/4/25